



السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية

إعداد: الأستاذ/ عامر ذياب التميمي

رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية سابقاً

تحریر: الدكتور / مصطفى بابكر

2005

الفهرس

- تقديم
- تمهيد
- تطور الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في الدول العربية
- ضرورة الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية
- خاتمة
- ملخص المناقشات

تقديم

لا تخفى عليكم الأهمية التي تحظى بها القضايا المتعلقة بصياغة السياسات الاقتصادية لخدمة أهداف التنمية في مختلف دول العالم، كما لا تخفى عليكم حاجة صناع القرارات الاقتصادية في الدول العربية لفهم آليات، تأثيرات وإشكاليات هذه السياسات خاصة إذا أخذنا في الاعتبار موقع صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تم إنفاذها في مختلف الدول العربية خلال الحقبة الماضية من ناحية والنتائج السلبية على صعيد النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال نفس الحقبة من ناحية أخرى.

فعلى صعيد السياسات شهدت فترة التسعينات نشاطاً واضحاً في تطبيق جملة من سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية تبج عنها تحسن ملحوظ في عدد من المجالات مثل خفض معدلات التضخم وخفض عجوزات الموازنة العامة والموازن الخارجية في كل الدول العربية تقريباً خلال هذه الفترة.

أما على صعيد النمو الاقتصادي فقد انفردت مجموعة الدول العربية من بين مجموعات دول العالم النامية والمتقدمة بتسجيل أسوأ النتائج حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية قد انخفض من 7.3% في 1990 إلى 4.1% في 2000 بينما زاد متوسط نمو الناتج المحلي للدول النامية من 3.3% إلى 4.2% وزاد متوسط معدل النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي من 2.7% إلى 3.9% في نفس الفترة. كما وصاحب أيضاً التراجع في متوسط معدلات النمو العربية مقارنة بدول العالم الأخرى خلال الفترة زيادة ملحوظة في درجات تذبذب هذه المعدلات على مستوى البلدان وكذلك على المستوى السنوي مما يدعو إلى القلق على مستقبل استدامة النمو في الدول العربية.

يبدو جلياً من سجل النمو في الدول العربية ومن الدراسات الإمبريقية التي تناولت هذا الموضوع، والتي ساهم المعهد العربي للتخطيط بعدد منها، أنه بالرغم من النجاحات التي حققتها السياسات الاقتصادية الكلية خلال حقبة التسعينات في اتجاه التثبيت والاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذه السياسات لم تفلح في رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي بشرت به والذي يمثل هدفاً أساسياً لتحقيق الغايات التنموية والمتمثلة في زيادة معدلات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والحد من ظاهرة الفقر الذي أضحى أكثر تفشياً في الدول العربية. علاوة على ذلك فإن سمات التراجع والتذبذب في معدلات النمو العربية في ظل التقدم المحرز في اتجاه السياسات تثير العديد من التساؤلات الأساسية حول الجدوى والمرتكزات النظرية والفلسفية للسياسات الاقتصادية التجميعية، وحول علاقة آلياتها ومحتوياتها بعمليات تحقيق التثبيت الاقتصادي من جانب، وعملية تحقيق النمو من جانب آخر.

وعندما نناقش هذا الموضوع لا بد أن نطرح التساؤل التالي: هل نسلم بأن محددات النمو في الدول العربية تقع خارج نطاق السياسات الاقتصادية؟ بمعنى هل أن السياسات الاقتصادية لا تؤثر جملةً ولا تفصيلاً على مجريات النمو الاقتصادي طويل الأجل؟ أم أن هناك اشكاليات أساسية تتعلق بالقنوات التي تؤثر من خلالها هذه السياسات على هيكل وآليات النمو، كذلك الخاصة بدور المؤسسات، العناصر التحفيزية ودور القطاع الخاص في العملية التنموية والتي يجب دراستها وفهمها في إطار التطور التاريخي للاقتصادات العربية.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط - الكويت

تمهيد

تهدف الورقة لتقييم السياسات الاقتصادية الأساسية التي اعتمدتها حكومات البلدان العربية خلال العقود الخمسة الماضية . كذلك تسعى الورقة لبيان القصور في تلك السياسات والمشكلات الهيكلية التي نجمت عنها وكيفية التصدي لعملية الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وتوضيح القضايا التي أثرت في ورقة البحث أود أن أورد ما يلي:-

أولاً : ما هي الأسس الفكرية التي اتبعت لتحديد النهج الاقتصادي في البلدان العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبعد بداية عهود الاستقلال في تلك البلدان ؟

ثانياً : كيف تم تطوير الاقتصاد الموجه أو الشمولي في هذه البلدان وما هي الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى ذلك النهج الاقتصادي في البلدان العربية الأساسية مثل مصر وسوريا والعراق الجزائر وغيرها ، وفي تلك البلدان الخليجية المصدرة للنفط ؟

ثالثاً : الآثار الناتجة عن طبيعة النظام الاقتصادي على الأداء وحجم الناتج المحلي الإجمالي في كل من هذه الدول العربية .

رابعاً : تعطيل دور القطاع الخاص وتهميش دوره ودفعه لنقل الأموال إلى خارج البلاد .

خامساً: مسألة الإصلاح الاقتصادي ومراوحتها خلال العقود الثلاثة الماضية دون إنجاز تحولات هيكلية ضرورية .

سادساً: ما هي شروط الإصلاح الاقتصادي ، وكيف يمكن لعضوية منظمة التجارة الدولية أن تكون قاطرة لدفع عملية الإصلاح في البلدان التي تتعاسر أنظمتها السياسية عن تبني مشروع الإصلاح الاقتصادي؟

تطور الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في الدول العربية

على مدى خمسين عاماً، ومنذ بدايات عهود الاستقلال، لم تتمكن البلدان العربية من صياغة نموذجاً اقتصادياً واحداً يمكن أن يقتدي به من الآخرين في الدول النامية . ويمكن أن يعزى ذلك الفشل لعوامل عديدة منها ما هو سياسي وآخر اقتصادي وأسباب اجتماعية متنوعة . لقد بدأت البلدان العربية مرحلة الاستقلال وفي ظل حكومات وطنية بمحاولات لإنجاز تطور اقتصادي بإمكانات مالية وبشرية متواضعة . كذلك حاولت الأنظمة، على الأقل أغلبها، أن تنجز عمليات التنمية بتدخلات سافرة وثقيلة من الحكومات مما دفع الأنظمة الاقتصادية نحو الشمولية وإتباع التوجيه المباشر . . وربما ساهم المناخ الثقافي في بداية النصف الأخير من القرن العشرين وانتشار الفكر الاشتراكي في أوساط النخبة المثقفة في بلدان عربية لتبني قيم سياسية عززت مفاهيم دور القطاع العام وضرورة تهيمش دور القطاع الخاص، إن لم يكن إلغاؤه نهائياً . . وغني عن البيان أن بلداناً عربية أساسية مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق، قد توجهت نحو أنظمة تؤكد هيمنة القطاع العام وإنهاء دور المستثمرين الأجانب منذ السنوات الأخيرة من عقد الخمسينات في القرن

ولا شك أن الفكر السياسي الذي أوجد الأرضية الملائمة لتطبيقات الاقتصاد الموجه، أو رأسمالية الدولة، دفع لتبني سياسات اقتصادية في ظل الإمكانيات المحدودة لتلك البلدان . . وقد رأى أصحاب الشأن في البلدان المذكورة أن متطلبات التنمية وإنجازها في وقت قياسي لا يمكن من التعويل على القطاع الخاص وتردده في إنجاز المشاريع، والتي قد لا تتمتع بالجدوى الاقتصادية . . ولقد كان الهم الأساسي للسلطات السياسية هو تحقيق تنمية تعتمد على التصنيع الثقيل ورصد الأموال اللازمة للتكاليف الرأسمالية لتلك المشاريع . ولا بد من التأكيد أن هذه القناعات تم استيرادها من البلدان الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية والصين وغيرها من بلدان اعتمدت ذلك النهج الاقتصادي . وقد اختلط مع ذلك النهج الاقتصادي مشاعر العداوة للطبقة الرأسمالية المدنية وأبناء الطبقة الوسطى حيث أن أطقم الأنظمة الحاكمة التي أتت للسلطة بعد الانقلابات العسكرية كانوا، أساساً، من أبناء الأرياف والبادية محدودي الثقافة والتعليم . . وقد أدت هذه الحقائق إلى تراجع هام في الأداء الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال إلى حيث الأمان والاستقرار في البلدان الصناعية، وفي أسواقها المالية بشكل أساسي .

لكن الاقتصاد الموجه لم يقتصر على البلدان ذات الأنظمة العسكرية في العالم العربي فقد امتد ليشمل البلدان الخليجية المنتجة للنفط والتي زادت قدراتها المالية بعد الصدمة النفطية الأولى في عام 1974، وأصبحت قادرة على تمويل كل المشاريع الأساسية وتملك مختلف المنشآت في كافة القطاعات الاقتصادية ومن ثم عمدت إلى تهميش القطاع الخاص حيث أن ذلك قد يساعد على تحجيم مطالبات المشاركة في العملية السياسية . . وقد امتدت يد الدولة لتشمل في ملكيتها بالإضافة إلى القطاع النفطي، بعد التأميم في سنوات السبعينات من القرن الماضي، أنشطة أساسية مثل خطوط الطيران وشركات النقل البري والمطاحن ناهيك عن أعمال المرافق مثل الكهرباء والمياه وأنظمة الاتصالات الهاتفية . . ولم يقتصر الأمر على ملكية المؤسسات أو المنشآت الاقتصادية بل إن سياسة الدعم التي اعتمدت في هذه البلدان عطلت ملكات المبادرة لدى شعوب هذه البلدان وجعلها اتكالية لدرجة غير مسبوقة . . يضاف إلى ما سبق ذكره أن سياسات توظيف المواطنين في مؤسسات ودوائر الحكومة والقطاع العام لم تكن من تحقيق الحوافز والدوافع للإنتاج وحسن الأداء . واستمر هذه البلدان الخليجية بالاعتماد على العمالة الوافدة لتحريك الاقتصاد والعمل في مختلف المنشآت، خصوصاً المنشآت المملوكة من القطاع الخاص . .

ولا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الموجه في البلدان العربية، سواء تلك التي تبنت أنظمة رأسمالية الدولة أو البلدان المنتجة للنفط، قد أوجد قيم ومفاهيم اجتماعية وسياسية لا تتوافق مع قيم التنمية والإبداع. وهكذا اندفع المواطنون للعمل في الحكومة ودوائرها ومؤسساتها دون مراعاة لقيم الإنتاج وحسن الأداء، كما أن المسؤولية المدنية لديهم تكاد أن تكون معدومة في معظم الأحوال، وليس هناك من وازع لحماية المال العام أو تنميته. . . وقد أصبح نظام التعليم أداة لتخريج موظفين لا يملكون القدرات المهنية الملائمة للعمل في بيئة منتجة تعتمد على دور محوري للقطاع الخاص. . .

إن هذه الحقائق عن طبيعة التطور الاقتصادي في مختلف البلدان العربية لم يمكن تعزيز حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بفضل الجهود الأساسية للقطاع الخاص أو المبادرات الفردية واعتمدت بشكل كلي على الإنفاق العام وكادت الاستثمارات الجديدة في هذه البلدان أن تقتصر على ما تنفقه الدولة على المشاريع. . . ولذلك فإن معدلات النمو الاقتصادي في أي من البلدان العربية اعتمد على أوضاع سوق النفط والموارد الأخرى المتأثرة بعوامل خارجية والتي تتفاعل مع الظروف الخارجية وأحوال أسواق السلع والمواد الخام. . . أكثر من ذلك إن الناتج الإجمالي لكل البلدان العربية لم يتجاوز في السنوات الأخيرة من هذه العقد أكثر من 750 بليون دولار أمريكي، وهو ناتج تكاد بلدان مثل كوريا الجنوبية أو أسبانيا أن تحققة منفردة. كيف يمكن أن تتطور هذه البلدان العربية باتجاه التنمية والتطور الاقتصادي بفعل السياسات الكلية التي تعتمدها الحكومات؟ إن تبني سياسات كلية تؤدي إلى التنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية والخدمية يجب أن يواكبه إصلاح اقتصادي شامل يعيد للحكومات دورها التشريعي والرقابي والتنظيمي ويفسح المجال، في كافة القطاعات، للمنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص ويعزز دورها في إنجاز المشاريع وتوفير فرص الأعمال والعمل.

ضرورة الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية

لقد طرحت مسألة الإصلاح الاقتصادي منذ أكثر من عقد من الزمن في عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب والأردن واليمن وغيرها من بلدان، لكن التجاوب مع دعوات الإصلاح والتصحيح كانت محدودة وإن تم تبينها فقد كانت النتائج محدودة أو معدومة، الأثر. . . وكما هو معلوم أن هذه البلدان كانت مثقلة بالديون الخارجية، وهي لا تزال كذلك، نتيجة للافتراض لتمويل التجارة الخارجية أو إنجاز المشاريع الكبرى أو لشراء السلاح والعتاد العسكري، ولذلك فإن عدم قدرتها على سداد خدمة الديون دفع البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي للتدخل وطرحت مقترحات الإصلاح والتصحيح عليها. . . اعتبرت حكومات البلدان العربية طرح مقترحات مثل بيع منشآت القطاع العام وتخفيض الإنفاق العام وترشيد عمليات التوظيف في منشآت القطاع العام أو مراجعة آليات تسعير العملية الوطنية، اعتبرت تلك المقترحات تدخلات سافرة في الحقوق السيادية، ولم تتفاعل مع المقترحات إلا مضطرة وبعد إلحاح. . . وغني عن البيان أن هذه البلدان المحكومة من قبل أنظمة سياسية شمولية لم تكن ترغب في تطوير البناء

إن تحويل الاقتصادات العربية إلى اقتصادات متمكنة قادرة على النمو وتفعيل الأداء يتطلب التجاوب مع مطالب الإصلاح وتعزيز دور القطاع الخاص وتنوع القاعدة الاقتصادية. . ويمكن تبني سياسات رشيدة تحقق النتائج المرجوة أو المنشودة، ومن أهم هذه السياسات ما يلي:.

أولاً: إنجاز تحول هيكلي عبر تعديل القوانين والأنظمة الحاكمة للعمل الاقتصادي وتحرير الملكية في مختلف القطاعات، بما فيها القطاعات الأساسية أو المحورية مثل النفط والمرافق، وإفساح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال لتوظيف أموالهم في هذه المنشآت التابعة لمختلف القطاعات دون قيود. . كذلك يجب أن يرافق ذلك انفتاح كامل على الاستثمار الأجنبي وتفعيل تدفقاته حتى لا تكون محدودة الأثر كما هي الآن لا تتجاوز 12 بليون دولار أمريكي سنوياً، في أحسن الأحوال، ولا تتجاوز 1.5 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

ثانياً: الانخراط في عضوية منظمة التجارة الدولية من أجل الاستفادة من شروطها وبما يعجل من تحسين أداء القطاعات ذات الميزات النسبية في مختلف البلدان العربية، مثل قطاع الزراعة والصناعات الخفيفة أو عدد من الخدمات. . ويتطلب الأمر إعادة النظر في سياسات الملكية في مختلف القطاعات مثل القطاع الزراعي الذي تراجع كثيراً بفعل أنظمة الإصلاح الزراعي التي اعتمدت وأدت إلى تفتت الملكية والحيازات مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية. . إن تحسين الأوضاع في القطاع الزراعي ومراجعة الواردات من السلع والمواد الغذائية من الخارج بعد رفع الدعم السلعي في البلدان المتقدمة، خصوصاً بلدان الاتحاد الأوروبي، ربما يحفز الاستثمار في القطاع الزراعي ويدعم إمكانات الإنتاج بما يتوافق مع احتياجات البلدان ذاتها. .

ثالثاً: تطوير الأوضاع الإدارية بما يتوافق مع مستلزمات الإصلاح الهيكلي واستحقاقات عضوية منظمة التجارة الدولية ونشيف عناصر الإدارة الاقتصادية بالقيم الاقتصادية المستجدة والداعية للحرية والمنافسة والإبداع والابتكار. . وغني عن البيان أن إنجاز إصلاحات في أنظمة الإعلام والتعليم سوف تساعد على إنجاز تفاعل أفضل بين الإدارات ورجال الأعمال والمستثمرين الخواص، الوطنيين منهم أو الأجانب. .

رابعاً: تعزيز إمكانات التعاون الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بين البلدان العربية ودعم جهود التكامل الاقتصادي عن طريق توفير شروط أفضل لرجال الأعمال للعمل في مختلف البلدان العربية دون قيود. . وكما هو ثابت من تجارب الآخرين فإن حوافز القطاع الخاص لتوسيع قاعدة الأعمال أفضل من ما يهدف إليه البيروقراطيون في

خامساً: إن قيام كتلة اقتصادية عربية موحدة لا بد أن يكون هدفاً هاماً ولكنه بعيد المنال، لكن يمكن عن طريق إنجاز تعديلات في الأنظمة في كل من هذه البلدان أن تتوافق الظروف الاقتصادية وتتوسع رقعة العمل المشترك، خصوصاً إذا أعيد للقطاع الخاص دوره المحوري. . كذلك فإن مثل هذه الكتلة المنشودة يمكن أن تتوافق مع البلدان الرئيسية من خلال اتفاقات اقتصادية لتنظيم الاستثمار والتجارة وشروطهما .

خاتمة

بعد كل ما سبق ذكره تظل مسائل السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية من أهم الأمور التي يجب وضع تصورات بشأنها، في ظل التعقيدات السياسية والإدارية القائمة والتي تحول دون إنجاز تطوير وتحديث لهذه السياسات. . ولا بد أن تستفيد الدول العربية من تجاربها السابقة ومحاولات الإصلاح وتبين أوجه الخلل في اقتصادياتها والتي تحول دون تمكها من اللحاق بالبلدان المتطورة أو البلدان النامية ذات الأداء المتميز مثل ماليزيا والفلبين ودول أخرى في أمريكا اللاتينية ناهيك عن الصين والهند. . قد تكون لدينا محددات حضارية وقيمية تعطل عمليات التنمية ويمكن أن يكون للموروث الحضاري دوراً أساسياً في عرقلة جهود التنمية لكن ذلك لا يحول دون دراسة هذه المعوقات المتنوعة ومحاولة وضع الأسس الملائمة لتجاوزها. . وربما كان العائق الأهم هو التخلف في التنمية البشرية وتعطيل دور المرأة في التنمية في هذه البقعة من العالم. . كذلك يمكن أن نذكر مسألة النمو السكاني المرتفع في عدد من البلدان العربية، وإن تمكنت دول عربية معينة من السيطرة، بوسائل تلقائية ومنظمة من تخفيض معدلات الإنجاب ومن ثم النمو السكاني. . كل هذه المعوقات تؤثر على صياغة السياسات الكلية وتتطلب المعالجات الواقعية. .

بيد أن من أهم شروط نجاح أي سياسات اقتصادية واعية هو التواصل بين أطراف المجتمع والتحاوور بشأنها ومحاولة إقناع هذه الأطراف بمدى نجاعتها لكسب تأييد أوسع قاعدة مجتمعية. . وهكذا تظل عملية التنمية الاقتصادية مرهونة بالقدرة على صياغة تلك السياسات في ظل قناعات بشرية مستمرة، وتتطلب حرية الرأي والجدل والشفافية المبنية على الحقائق.

ملخص المناقشات

ابتدأ الحوار أحد الحضور مشيراً إلى عدم الوضوح في الرؤيا والإجراءات لدى مؤسسات القرار والسياسة الاقتصادية في الدول العربية ومضيفاً ضعف المؤسسات المالية ومحدودية كفاءتها في استقطاب وتوظيف الموارد المحلية ومنبهاً إلى هاجس التخوف من ملكية الأجانب للأصول والهياكل الإنتاجية في البلدان العربية. وتساءلت ممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت عن دور الوعي الاجتماعي والمجتمع في عملية الإصلاح مشيرةً إلى بعض الجوانب والآثار الاجتماعية للإصلاح. وأثار الدكتور/ محمد عدنان وديع من المعهد العربي للتخطيط، قضية السكان وأثرها على التنمية مشيراً إلى منافع النمو السكاني كوفود للتنمية ودور التنمية في ترشيد النمو السكاني وداعياً إلى ضرورة التركيز على منظومات التكوين والتشغيل والتقانة كأساس للسياسات التنموية.

وعقب المحاضر على المداخلات السابقة موضحاً أن عدم وضوح الرؤيا يرجع لوجود البيروقراطية وأكد في هذا الصدد على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لتفعيل عملية الإصلاح الاقتصادي كما أكد على أهمية تشجيع استغلال إمكانيات وموارد القطاع الخاص في التنمية. وحول موضوع الوعي الاجتماعي أوضح المحاضر اعتماد الكل بما فيه القطاع الخاص في الكويت على الدولة وبالتالي وجود المعارضة القوية لعمليات الإصلاح الساعية إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد مستشهداً بنفشل مشروع تحفيز العمالة الوطنية في الكويت وسوء استغلاله في السعي وراء المكاسب الريعية. كما علق المحاضر على قضية السكان مشيراً إلى أن النمو السكاني في الدول العربية يعتبر عبء أكبر من كونه مورد مساهم في التنمية منوهاً إلى أن معدلات نمو السكان تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية.

وتساءل أحد الحضور عن دور التكلل الاقتصادي العربي وإمكانية استغلال الموارد الخليجية النفطية وتوجيهها للتنمية في الدول العربية، كما طالب بضرورة إصلاح النظام التعليمي حتى تتوافق مخرجاته مع احتياجات أسواق العمل. وعلق أحد الحضور على أهمية تقوية البنيات التحتية، تكامل السياسات الاقتصادية وضرورة التريث في الانتقال نحو اقتصاديات السوق. كما تساءل أحد الحاضرين عن المعوقات الرئيسة التي تعترض سبيل الخصخصة وتحقيق الإصلاح الهيكلي.

ورد المحاضر على هذه المجموعة من الأسئلة والتعليقات موضحاً ضرورة التعامل مع العالم الخارجي رغم أهمية وجود تكلل اقتصادي عربي وطالب بإفساح مجال أكبر للقطاع الخاص مؤكداً على أهمية تطوير الشراكات بين القطاع الخاص

وفي المجموعة الثالثة من المداخلات، انتقد أحد الحضور موضوع التبعية للسياسات الاقتصادية العالمية منوهاً إلى أهمية المبادرة في تحديد المسار الاقتصادي وإضافة اللمسة العربية على السياسات الاقتصادية في البلدان العربية. وعلق السيد مدير عام المعهد العربي للتخطيط على هذا الموضوع مبيناً أن الدافع وراء هذه التبعية هو شغف الشعوب للسياسات والنظريات القابلة للتطبيق والتي يمكن أن تقودها إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية داخلاً بذلك هاجس المؤامرة الذي يسيطر على تفكير الكثير في البلدان العربية كما تبّه إلى ضرورة استثمار الهاجس الأمني في الدول العربية كحافز للتطوير بدلاً عن استراتيجية الخوف والتخويف مستشهداً في ذلك بتجربة الكوريتين.

وأشار السيد وكيل المعهد العربي للتخطيط إلى أربعة معوقات أساسية للسياسات الاقتصادية في العالم العربي هي قصور النظر في صنع القرار الاقتصادي مستشهداً في ذلك بهرولة الدول العربية في عقد وتطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قضية استيعاب السياسة الاقتصادية المعلقة دون فهمها، إشكالية التأخر في تنفيذ السياسات الاقتصادية وبطء سرعة التأقلم مع العالم الخارجي، وغياب الكوادر المؤهلة التي تصنع أو تنفذ السياسات الاقتصادية. كما استعرض السيد الوكيل قضايا ومعوقات تطوير القطاع الخاص في الدول العربية وطالب في هذا الصدد بضرورة تحرير القرار الاقتصادي من هيمنة المؤسسة السياسية.

وفي تعليقه على المجموعة الأخيرة من المداخلات، بين المحاضر عدم جدوى الانعزال في ظل التكامل الاقتصادي العالمي وطالب الدول العربية بضرورة تهيئة أنظمتها المالية والتشريعية للمشاركة في الاقتصاد العالمي وبضرورة الإصلاح السياسي.